

رابعاً: مشروع تحديث سيارات التاكسي القديمة

أنشئ صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع بموجب القانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣، والذي نص على تمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية، وبتبعيته لوزير المالية، وتلى ذلك صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم هذا الصندوق.

ويختص الصندوق طبقاً لما ورد في قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بما يلي:

- تقديم قروض لتمويل شراء مركبات النقل البديلة للمقطورات والسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي مضت على صنعها عشرون عاماً.
- تقديم حوافز مالية لمشتري المركبات والسيارات المشار إليها طبقاً للقرار.

وقد أطلق الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية الضوء الأخضر لبدء تنفيذ مشروع إخراج سيارات التاكسي القديمة من الخدمة وإحلالها بسيارات جديدة في إطار هذا الصندوق وفقاً لبروتوكول تم توقيعه بين الوزارة والبنوك والشركات المشاركة في المشروع في ٣١/١٢/٢٠٠٨، وتم تسليم أول دفعة سيارات في إطار المشروع في إبريل ٢٠٠٩.

ويهدف المشروع إلى الارتقاء بمستوى خدمات نقل الركاب، وتحقيق انسياب مروري بالقاهرة الكبرى، والحد من تلوث الهواء، وتحسين صورة مصر السياحية، بالإضافة إلى الهدف الأساسي منه وهو رفع مستوى دخل سائقي التاكسي الجديد رغبة من الحكومة في مد يد العون لهم، وذلك لمساعدتهم على إحلال سيارات أجرة جديدة محل السيارات القديمة المرخص لهم بتسييرها، وذلك مقابل تسييرات ومزايا مالية تشجعهم على القيام بعملية الإحلال.

ويعتبر هذا المشروع نتاجاً لتضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص متضامنين لخدمة المواطن، حيث يهدف إلى إحلال ٣٤,٠٠٠ سيارة تاكسي مضي على صنعها أكثر من ٢٠ سنة، وذلك عن طريق تقديم حزمة من الحوافز والمزايا لسائقي التاكسي الجديد تتضمن تخريد سيارة التاكسي القديمة مقابل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تسددها وزارة المالية، مع إعفاء السيارات المشاركة في المشروع -وجميعها منتجة محلياً- من الرسوم الجمركية، وسداد ضريبة المبيعات نيابة عن المستفيدين بما يتراوح بين ٧٠٠٠ جنيه إلى ١٣٠٠٠ جنيه طبقاً لنوع السيارة تسدد بالكامل عن طريق وزارة المالية.

كما تم الاتفاق على منح الشركات العاملة في مجال الدعاية والإعلان حق لصق الإعلانات على جسم السيارة من الخارج طبقاً لضوابط وشروط تم تحديدها مع المحافظات المعنية، وذلك نظير مبلغ سنوي يكفل سداد بوليصة التأمين على السيارة لمدة خمس سنوات والمقدمة من شركة مصر للتأمين. كما يساهم ذلك في تحقيق عائد سنوي لصاحب السيارة يتراوح بين ٥٥٠٠ جنيه إلى ٦٥٠٠ جنيه يتم خصمه من قيمة القرض.

وحرصت الحكومة على أن تقتصر سيارات التاكسي الجديدة التي يتم تقديمها من خلال هذا المشروع على سيارات الإنتاج المحلي فقط، كنوع من المساندة الحكومية لصناعة السيارات المحلية في ظل الأزمة العالمية، يعزز من قدرتها الاقتصادية على المنافسة، ويساعدها على الحفاظ على مستويات التشغيل والتوظيف القائمة والتوسع فيها لتلبية هذا الحجم الكبير من الطلب.

كما تم التعاون بين كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك الإسكندرية وجميع شركات السيارات المنتجة محليا والاتفاق مع هذه الشركات على تقديم أسعار منخفضة لقطع الغيار تصل نسبة الخصم فيها إلى ٣٠٪ في بعض الأحيان، وكذا أولوية الدخول لمراكز الصيانة دون حجز مسبق .

وقد بلغ عدد الموافقات البنكية منذ بدء المشروع في ابريل ٢٠٠٩ حتى شهر أغسطس ٢٠٠٩ نحو ٢٠٠٠٠ موافقة، وبلغ عدد إجمالي السيارات التي تم تخريدها حتى ذات التاريخ ١٠٠٠٠ سيارة وإجمالي عدد السيارات المسلمة ٩٠٠٠ سيارة.

ونظرا للإقبال الشديد من أصحاب السيارات القديمة على استبدال سياراتهم من خلال هذا المشروع، تقرر ضم بنك ناصر الاجتماعي ضمن البنوك المشاركة في المشروع. وتقوم الوزارة حاليا بالإعداد لتعميم المشروع على سائر إنحاء الجمهورية لإتاحة الفرصة أمام أصحاب سيارات التاكسي القديمة على مستوى الجمهورية للاستفادة من المزايا التي يقدمها المشروع في تجديد سياراتهم وتحسين دخولهم.